العدد (1555) السنة السادسة - السبت (11) تمـوز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أصالـة وجـذور الاستبـداد والطغيـان السياسـي المعاصـر

شاكر النابلسي
امريكا

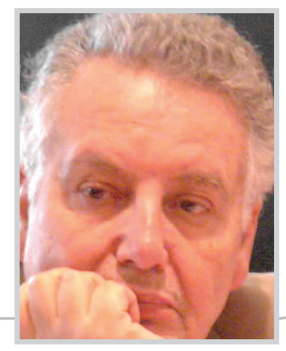

إن أفعال القهر والاستبداد ومصادرة الحريات التي تمّت في هذا العصر، والتي استعرضنا شواهدها في المقالات السابقة هنا على هذه الصفحة، ليست مظهراً سياسياً وفكرياً واجتماعياً جديداً طارئاً أو مستغرباً في التاريخ العربي وفي الواقع العربي، وإنما لها مرجعياتها الشاهدة في التاريخ العربي الطويل. كذلك لم تكن بفضل وجود حكام مستبدين شرسين أقوياء باطشين فقط، كما لم تكن بفضل مجموعة من الحكام العسكريين فقط، ولم تكن بفعل استمرار خنوع الشعب العربي وضعفه وجُبنه تجاه مقاومة الظلم والظالمين والقهر والقاهرين فقط، كما لم تكن بفعل تخلف الشعب العربي وجهله وأميته وفقره وخوفه فقط، ولم تكن بفعل تدخل قوى أجنبية من الخارج لفرض حكام ظالمين عتاة وتزويدهم بأحدث منجزات العصر الاستخباراتية والاستقصائية لصيد المقاومة وكيد المعارضة، بل هي امتداد لتاريخ طويل من القهر والظلم والاستبداد السياسي والفكري والاجتماعي ورثناه عن الآباء والأجداد من الحكام، ومن المنافقين الشعراء وغير الشعراء.

على طريق الأجداد سائرون

فما فعلته المؤسسة السياسية في هذا العصر من تنكيل بالحريات ومن نفي للمعارضة السياسية، وما فعلته بعض المؤسسات الدينية في هذا العصر في الحجر على الحرية الفكرية، وتكفير الرأي الآخر، هو ما فعله الأمويون والعباسيون والفاطميون والأيوبيون والمماليك والعثمانيون على امتداد خمسة عشر قرناً من التاريخ العربي/ الإسلامي.

فإذا كان لدعوة الحرية وفكر الحرية في هذا العصر مرجعية تاريخية عربية في الفكر العربي السلفي، فإن للظلم والاستبداد والقهر ومصادرة الحريات وتأليه الحاكم في هذا العصر، مرجعية تاريخية عربية كذلك.

فمعاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية، وواضع النظام السياسي العربي الذي لم يتغير منذ زمانه إلى الآن، والذي ظل قائماً خمسة عشر قرناً ، هو القائل لابنه يزيد، وهو على فراش الموت، بأن يظفر بالمعارض السياسي عبد الله بن الزبير "خبُ الضبّ" ويُقطعُه إرباً إرباً. وعمر بن عبد العزيز الذي كان والياً على المدينة المنورة، في عهد الوليد بن عبد الملك، هو الذي ضرب المعارض السياسي خُبيب بن عبد الله بن الزبير حتى الموت. والأمويون، هم الذين قتلوا غيلان الدمشقي المعارض السياسي، وقطعوا لسانه، وعلقوا جثته على إحدى بوابات دمشق.

من الطغيان الأموي إلى الاضطهاد العباسي

والخليفة العباسي المنصور هو الذي أحرق في الفرن عبد الله بن المقفع لمعارضته السياسية له، ورفضه كتابة عقد صلح غادر، بين الخليفة وبين فئة خارجة عليه.

والخليفة المنصور، هو نفسه الذي حبس وجلد وعذّب الإمام الأكبر أبي حنيفة، ثم دس له السُمَّ وقضى عليه، لأن الإمام رفض تولي القضاء في عهد سياسي ديكتاتوري واستبدادي كالعهد العباسي، لا يستطيع فيه الحكم بالعدل والحق.

ووالي العباسيين في البصرة خالد القسري، هو الذي نحَرَ المعارض السياسي والمفكر المعتزل الجعد بن درهم في المسجد. فبعد أن خطب في الناس خطبة عيد الأضحى وقال لهم:

أنحروا اضحياتكم واهنأوا بالعيد، أما أنا فأضحيتي هذا الذي أمامكم الجعد بن درهم.

ونزل عن المنبر وذبح الجعد بن درهم نحراً، كما تُنحر شياه الأضحيات.

والخليفة العباسي المهدي، هو الذي قتل الشاعر المجيد والمجدد المحدث بشار بن بُرد لخلاف سياسي وفكري معه. والخَليفة العباسي المقتدر بالله، هو الذي قتل الحسين بن منصور الحلاج، ثم قطع رأسه، وأحرقه وحمل رماده على رأس منارة، لتذروه الرياح لمعارضته السياسية والفكرية للعباسيين.

والخليفة العباسي المقتدر بالله أيضاً، هو الذي قتل أيضاً المفكر المعتزل والمعارض السياسي واصل بن عطاء، الذي عُذب حتى الموت لشهادته لصالح الحلاج.

الأيوبيون على سنّة السلف

وصلاح الدين الأيوبي هو الذي أمر ابنه الملك الظاهر بقتل المعارض السياسي السهروردي، الفيلسوف الصوفي، وصاحب الفلسفة الإشراقية.

كذلك، فإن موقف بعض المثقفين العرب المؤيد والإيجابي من الحكام الطغاة المستبدين، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، ووسمَهم بالأبطال القوميين النادرين، وبمحرري الشعوب، وكبراء العيلة، والرؤساء المؤمنين، والآباء الرحماء الكرماء، والزعماء الرفقاء الخلصاء المنقذين، كان له مرجعية تاريخية في التاريخ العربي السياسي، كما كان امتداداً لموقف المثقفين العرب المؤيد والإيجابي من الحكام الطغاة المستبدين في التاريخ العربي، على امتداده الطويل.

شعراء مرتزقة وحكام جهلة

فها هي جموع الشعراء التي كانت جهاز إعلام الدولة في العصور السابقة، وصفوة المثقفين في العهد الأموي والعباسي، يتزاحمون على أبواب بني أمية وبني العباس، ومَنْ هم من بعدهم، يمجدونهم، ويتملقونهم، ويكذبون عليهم.

فها هو الشاعر الفرزدق، يهنئ عبد الملك بن مروان بنصر الأمويين على علي بن أبي طالب، وتوليهم خلافة عثمان:

تراث عثمان كانوا الأولياء له
سربال ملك عليهم غير مسلوب
وصاحب الله فيها غير مغلوب

وعبد الملك بن مروان هو الذي عندما جاءه الخبر بأنه أصبح الخليفة وكان يقرأ القرآن، أطبق القرآن ووضعه في حجره وقال: هذا آخر عهدنا بك. وفي أول خطبة له في المسجد قال:

"والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا، إلا ضربت عنقه".

واستمر الشعراء في النفاق والضحك على الخلفاء. فقال الشاعر الأخطل لعبد الملك بن مروان:

وقد جعل الله الخلافة فيكم
بأبيض لا عاري الخوان ولا جدب

والشاعر جرير يقول لعبد الملك بن مروان أيضاً:

الله طوّقك الخلافة والهدى
والله ليس لما قضى تبديل

ويقول له أيضاً:

أنت الأمين أمين الله لا سَرف
فيما وليت ولا هيَّابة ورع

ويقول للوليد بن عبد الملك:

يكفي الخليفة أن الله سربله
سربال مُلك به تزجى الخواتيم

وهذا المديح بسيط، هين إلى جانب المدائح العظمى والتأليه الفاضح الذي كان يتلقاه الحكام العرب من الصفوة. فقد قال الشيخ محمد متولي الشعراوي الداعية الديني المعروف للرئيس السادات ذات مرة، في مجلس الشعب المصري، وأمام نواب الأمة في عام ١٩٧٦:

والله لو استطعت لرفعتك إلى مرتبة ألا تُسأل عما تفعل.

وهكذا رفع الشيخ الشعراوي الرئيس السادات إلى مرتبة الرب الذي يقول عن نفسه في الكتاب:

(لا يُسئل عمَّا يفعل وهم يسئلون) (الأنبياء: ٢١).

كما أن الشيخ الشعراوي سعى إلى مزيد من التملق والتقرُّب من السادات بأن أفتى فتوى شرعية لصالح السادات، تقول بأن (الشورى غير ملزمة للحاكم)، وذلك على عكس ما قاله الراحلان الشيخان خالد محمد خالد ومحمد الغزالي، من أن "الشورى ملزمة للحاكم".

هذه نتيجة جهل الحكام

ولطه حسين دفاع عن هؤلاء المثقفين والشعراء المنافقين المادحين في العصر الأموي والعباسي وغيرهما من العصور، وهو أن هؤلاء الشعراء ما كان لهم أن يقولوا مثل هذه الأقوال، لو لا علمهم بجهل وقلة عقل الحكام. وكانوا يعلمون علم اليقين أن ما يقولونه من مديح هو الكذب بعينه والنفاق بذاته. وأن الملامة ليست عليهم ولكن على الحكام الجهلاء الأغبياء، الذين يقبلون مثل هذا المديح الرخيص المكشوف، ويصدقون به أنفسهم. (أدب الخاصة، مجلة "الآداب"، ع٥، ١٩٥٥) .

وديوان العرب الشعري في العصر الأموي مليء بقصائد طوال من هذه النغمات والمقامات، وكلها تؤكد أن الخلافة هبةٌ من الله وليست من الشعب، وأن الخليفة يأتي إلى المُلك غصباً، ودون إرادة الشعب.

وفي هذا يقول معاوية للناس معبراً عن أنه أتى إلى الحكم رغماً عنهم، وبقوة السيف، لا بقوة الحق أو العدل أو الصلاحية:

"بل جالدتكم بسيفي هذا مجالدةً."

وقد لخّصت الواقعة التالية الموقف الأموي بل الموقف العربي كله من (فلسفة) الحكم منذ عهد معاوية إلى الآن. فقام "الخطيب البليغ" يزيد بن المقنّع خطيباً أمام معاوية، الذي جاء يأخذ البيعة لابنه يزيد، فقال يزيد بن المقنّع:

"أمير المؤمنين هذا".

وأشار إلى معاوية.

ثم قال:

"فإن هلك فهذا".

وأشار إلى يزيد بن معاوية.

ثم قال:

"فمن أبى فهذا."

وأشار إلى سيفه.

فقال له معاوية:

"اجلس فأنت سيد الخطباء!"

وعندما بايع الناس يزيداً، قال قائل منهم:

"والله إني أبايعه وأنا كاره للبيعة."

فرد عليه معاوية بالآية:

(عسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) (النساء:١١٩)

وأكد هذا الموقف الخليفة العباسي المنصور، حين تولى الحكم، وأذاع على الناس خطابه السياسي الذي قال فيه، وقد أخذ بقائم سيفه، وراح يلوح به:

"أيها الناس، إن بكم داء هذا دواؤه(ولوّح بسيفه) وأنا زعيم لكم بشفائه، فليعتبر عبد قبل أن يُعتبر به."

حكامنا ظلّ الله على الأرض

وهكذا أصبح لخليفة/ لملك/ لأمير/ لوالي/ لرئيس/ لعقيد، خليفة الله، وظل الله على الأرض كما قال الفيلسوف الفارابي، وهو الوصي على الأرض وعلى مالها، كما قال معاوية المؤسس الأول للمُلك العربي والحكم العربي كله، منذ خمسة عشر قرناً وحتى الآن.

هذه الطاقية لهذا الرأس

ولكن، إذا كان من حق الخلفاء طيلة هذه القرون الطويلة أن يحكموا الشعب بالحديد والنار، كما كانوا يقولون ويعلنون ذلك في بداية حكم كل واحد منهم، فلأن الشعب الذي كانوا يحكمونه كان جاهلاً فقيراً ومتخلفاً، لا يعي ولا يتفهم معنى الديمقراطية والاختيار الحر. وهو إن أعطي حق الإختيار الحر، فإن اختياره سيكون في النهاية سيئاً، وربما جاء بالحكام الضعفاء الذين سيسببون في دبّ الفوضى وانعدام الأمن في المجتمع.

فإذا كنا نعطي الحق للخلفاء فيما اتبعوه في سياساتهم السابقة من استبداد وقهر لشعوبهم، فإن هذا الحق غير مبرر في هذا العصر للحكام، بأن يفعلوا ما يفعلونه في شعوبهم غير أن يكون السبب أننا لم نتغير، ولم نتبدل، ولم نتطور، ولم نتعلم أكثر مما كان عليه الأولون، فجيء لنا بحكام هم على شاكلتنا، كما جيء للناس الآخرين من قبل، بحكام هم على شاكلتهم.. (وإن الله لا يُغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (الرعد:١٣).

الأنـظـار تـتـجـه مـرة أخـرى نـحـو انـدونـيـسـيا

د. عبد الله المدني
البحرين

من بعد انتخاباتها التشريعية الناجحة في مايو/أيار المنصرم، والتي استأثرت باهتمام دولي باعتبارها كبرى الديمقراطيات الإسلامية وثالث أكبر ديمقراطية في العالم من بعد الهند و الولايات المتحدة، هاهي اندونيسيا تعود مرة أخرى إلى واجهة الأحداث بسبب انتخاباتها الرئاسية المقرر إجراؤها في الثامن من يوليو/تموز ٢٠٠٩، هذه الانتخابات التي من الصعب التكهن بسيناريوهاتها بسبب كثرة المتنافسين الذين من بينهم أسماء بارزة (مثل الرئيس الحالي يوديونو والرئيسين السابقين ميغاواتي وعبدالرحمن واحد، ورئيس مجلس الشعب الاستشاري السابق أمين ريس(و أسماء أخرى طارئة، ناهيك عن تضارب الأخبار حول تحالفات القوى السياسية فيما خص لوائح خوض السباق الرئاسي – أي من سيرافق من للفوز بمنصب نائب رئيس الجمهورية، علما بأن هذا السباق هو الثاني منذ عام ٢٠٠٤ الذي ينتخب فيه الشعب رئيسه ونائب رئيسه من خلال الاقتراع الشعبي العام.

والجدير بالذكر أنه في الانتخابات التشريعية في مايو/أيار المنصرم حل الحزب الديمقراطي بقيادة الرئيس "سوسيلو بامبانغ يودويونو" في المركز الأول بنسبة ٢١ بالمئة من الأصوات، وتلاه في المركز الثاني بنسبة ١٤,٥ بالمئة حزب "غولكار" بقيادة نائب رئيس الجمهورية "يوسف كالا". (حزب غولكار لمن لا يعرفه أسسه الرئيس الأسبق احمد سوكارنو في عام ١٩٦٤ من ائتلاف أكثر من ٢٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، لكن إدارته ومفاتيحه كانت دائما بيد حفنة من جنرالات الجيش المسيسين. لذا كان الحزب يقلب ولاءه ولائه لمن يجلس في السلطة بدليل تحول ولائه من سوكارنو إلى سوهارتو بمجرد بروز الأخير كقائد غير منازع للبلاد في عام ١٩٦٧.

ومع الثورة الشعبية التي أطاحت بسوهارتو في عام ١٩٩٨ ضعف نفوذ الحزب وتشتت شمله – وان ظل حاضرا في الساحة عبر ما كونه خلال ٣٢ عاما من حكمه من نفوذ أخطبوطي في كل مفاصل الدولة والمجتمع – بسبب لجوء الكثيرين من رموزه إلى الانفصال عنه والالتحاق بالأحزاب السياسية الجديدة خوفا من المساءلة عما ارتكبه هذا الحزب تحت قيادة سوهارتو من جرائم وفساد وقمع).

أما المركز الثالث فقد كان من نصيب حزب النضال من أجل الديمقراطية بقيادة الرئيسة الأسبق"ميغاواتي سوكارنوبوتري" ابنة بطل الاستقلال، والذي حصل على نسبة ١٤,٠٣ بالمئة من الأصوات. إلى ذلك تمكنت أحزاب صغيرة من ضمن الأحزاب الثمانية والثلاثين المرخص لها رسميا مثل: حزب "حركة اندونيسيا العظمى" بقيادة صهر سوهارتو الجنرال المتقاعد "برابوو سوبيانتو" والمعروف محليا باسم "بينوشيه اندونيسيا" في إشارة إلى جرائمه الكثيرة بحق نشطاء الديمقراطية ومطالبي الاستقلال في تيمور الشرقية زمن حكم والد زوجته، ومثل حزب الوعي الشعبي أو "هانورا" بقيادة الجنرال السابق ويرانتو الذي كان وزيرا للدفاع في حكومة سوهارتو، والمتهم دوليا بارتكاب جرائم حرب في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩.. تمكنت من اجتياز عتبة الـ ٢,٥ بالمئة من الأصوات واللازمة بحسب الدستور لنيل مقاعد برلمانية وبالتالي تقديم مرشحين باسمها لمنصبي الرئاسة ونيابة الرئاسة أو الدخول لهذا الغرض في ائتلاف مع أحزاب أكبر منها (ينص الدستور الاندونيسي بموجب الإصلاحات التي أجريت في حقبة ما بعد سوهارتو على أن الأحزاب أو الائتلافات السياسية التي ترغب في تقديم مرشحيها للرئاسة ونيابة الرئاسة يجب أن تملك ٢٠ بالمئة من مقاعد البرلمان أو ٢٥ بالمئة من أصوات الشعب)، حيث حصل حزب سوبيانتو على نسبة ٤,٦ بالمئة من الأصوات، فيما حصل حزب ويرانتو على نسبة ٣,٧٧ بالمئة.

لقد عكست النتائج المذكورة هنا ما كان متداولا في الشارع من أن الأحزاب الكبيرة سوف تسيطر مجتمعة على نحو ٥٠ بالمئة من أصوات الشعب، تاركة الباقي موزعا على الأحزاب الصغيرة بنسب متفاوتة، كما تركت هذه النتائج مجالا للمراقبين لبعض التكهنات حول لوائح السباق الانتخابي.

وبطبيعة الحال فإن أبرز المتنافسين على منصب الرئاسة هو الرئيس يودويونو الذي يطمح إلى ولاية ثانية مدتها خمس سنوات، لن يستطيع بعدها التجديد بحسب التعديلات الدستورية في حقبة ما بعد سوهارتو الذي لم يكن دستوره يتحدث عن هذا الأمر وبالتالي كان يترشح للرئاسة المرة تلو المرة. أما الشخصية التي سوف ترافقه على تذكرته للفوز بمنصب نائب الرئيس فهي الحاكم السابق لمصرف اندونيسيا المركزي "بويديونو"، وهذا عكس ما انتشر من شائعات في الأسابيع القليلة الماضية عن احتمالات عقد صفقة حول هذا الموضوع ما بين يودويونو وميغاواتي، بمعنى أن يخوضا السباق معاً على أن تصبح الثانية نائبة للرئيس في حال فوزهما. و لو أن هذه الشائعة التي استندت إلى عدم رغبة ميغاواتي في لعب دور زعيمة المعارضة في البرلمان مدة خمس سنوات أخرى صدقت لكان هناك تحالف ما بين حزبين سياسيين يملكان عددا لا يستهان به من المقاعد البرلمانية و لكانت نتائج الانتخابات الرئاسية قد حسمت مبكرا، علاوة على أن يودويونو كان سيستفيد كثيرا من مثل هذا التحالف لجهة تنفيذ برامجه الإصلاحية وتمريرها داخل البرلمان دون معوقات.

لكن يبدو أن تفاهم هاتين الشخصيتين أعاقه ما يشوب علاقتهما من توتر منذ أن انشق يودويونو عن حكومة ميغاواتي ليخوض معركة الرئاسة في عام ٢٠٠٤ وينجح فيها. و الدليل هو أن يودويونو وميغاواتي لم يشاهدا في مكان واحد خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وعلى الرغم من أن اندونيسيين كثراً تمنوا ألا تدخل ميغاواتي السباق الانتخابي بتذكرة واحدة مع سوبيانتو كنائب للرئيس، إلا أن ميغاواتي خذلتهم بتفاهمها مع من بينها وبينه ثارات دموية قديمة من حقبة التسعينيات حينما تولت قوات "كوستارد" التي كان سوبيانتو يقودها وقتذاك باقتحام مقر حزب ميغاواتي وقمع المتحصنين فيه بوحشية واختطافهم إلى معسكرات تعذيب سرية. ومن المفيد هنا أن نذكر أن سوبيانتو يدعي بوجود أكثر من مليون نسمة يؤيدونه، ولاسيما في الأرياف والقرى الساحلية التي أقام فيها لسكانها مشاريع تنموية من خلال الأموال التي سرقها يوم كان صاحب نفوذ وسطوة، أو من خلال استغلاله لأموال أخيه هاشم الذي صنف ضمن الشخصيات التي تملك بليون دولار فأكثر في آسيا.

ومن المفيد أيضا أن نشير في هذا المقام إلى أن والد سوبيانتو "سوميترو جوجوهاديكوسومو" كان أحد ألد الأعداء السياسيين لوالد ميغاواتي (أحمد سوكارنو). لكن السياسة – كما يقال – لا تعترف بأصدقاء أو أعداء دائمين!

ومن جهة أخرى يعتبر المراقبون تذكرة كالا – ويرانتو (لمنصبي الرئيس ونائبه على التوالي) هي الأكثر تماسكا، وربما الأكثر احتمالا للفوز، وان كان يوسف كالا قد بدأ يتعرض لبعض الاحتجاجات من داخل حزبه مع تهديدات بالتمرد عليه، وذلك كردة فعل غاضبة على تحالفه مع مجرم الحرب ويرانتو. غير أن كالا، الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية ثم قرر في يناير/كانون الثاني من هذا العام أن يتخلى عن رئيسه وينافسه على الرئاسة، يراهن في فوزه على ما يدعيه من دور في تحقيق السلام في إقليم آتشيه، فضلا عن ادعاءاته بإنجاز أمور كثيرة أخرى ينازعه فيها يودويونو.

وما تردد قبل أن يعقد يوسف كالا والجنرال ويرانتو صفقة يدخلان بموجبها السباق الرئاسي معاً، أن حزب غولكار يحبذ أن يبقي تحالفه مع الحزب الديمقراطي بقيادة الرئيس يودويونو، كي يكون له في السلطة نصيب مجسدا في صلاحيات نائب الرئيس، بدلا من ألا يكون له فيها أي شيء إذا ما خسر (وهو احتمال وارد).

والجدير بالذكر أن أنصار يودويونو انتهزوا فرصة ما تردد حول وجود شقاق في حزب غولكار، ليشددوا ضغوطهم على زعيمهم كي يستغل الأخير الوضع ويختار إحدى الشخصيات المتمردة على يوسف كالا ليكون في معيته كنائب للرئيس في السباق الانتخابي، خصوصا ان بين هؤلاء الشخصيات المتمردة أسماء لامعه ومعروفة مثل فاضل محمد حاكم إقليم غورونتالو ذي الشعبية الكبيرة (وان كان اسمه قد تطلخ بقضية فساد مزعومة مؤخرا ويحاول اليوم تبرئة نفسه منها) أو مثل وزيرة المالية "سري موليااني أندواتي" الشخصية السياسية المستقلة والمحترمة على نطاق واسع محليا ودوليا بسبب صرامتها في مكافحة الفساد والمفسدين في الأجهزة البيروقراطية. غير أن يودويونو فضل – لسبب غير معروف – اختيار المصرفي بويديونو.

لكن البعض فسر عدم اختياره للسيدة أندواتي بأنه تطبيق لما قررته المحكمة الدستورية مؤخرا من إلغاء حق الشخصيات المستقلة بالترشح لأكبر منصبين في البلاد، وأن اختياره لبويديونو يعكس محاولة جادة منه للاعتماد في القضايا الاقتصادية والمالية الشائكة التي تعاني منها اندونيسيا في ظل أزمة الكساد العالمي على شخصية مرموقة ومتخصصة.

بقي أن نستعرض شيئا مما شرعه المشرع الاندونيسي حول الانتخابات النيابية والرئاسية، فقد قرر أن تكون الأولى سابقة على الثانية كي يتبين حجم القوى السياسية المؤهلة فعلا لخوض السباق الرئاسي، لذا فان الانتخابات النيابية عادة ما تجرى في أوائل مايو/أيار، والانتخابات الرئاسية في أوائل يوليو/تموز، على أن تجرى انتخابات الإعادة في الثانية – أي حينما لا يحصل أي من المترشحين على نسبة الأصوات المطلوبة أو حينما تظهر مخالفات في سير العملية الانتخابية – في شهر سبتمبر/أيلول.

كما قرر أن يكون تسجيل الأسماء للراغبين في خوض السباق الرئاسي في الفترة ما بين ١٠- ١٦ مايو/أيار، وأن يكون فحصهم طبيا لبيان مدى أهليتهم للاضطلاع بمسؤوليات الحكم في الفترة ما بين ١١- ١٥ مايو/أيار، وان تعلن أسماء المترشحين في موعد أقصاه ٢٨ مايو/أيار، وان تعلن التذاكر الانتخابية من قبل اللجنة العامة للانتخابات في ٣١ مايو/أيار، وان تجري الحملات الانتخابية الرئاسية في الثاني من يوليو/تموز لتنتهي في الرابع منه، وليعقبها يومان من الصمت، يذهب بعدها المقترعون إلى صناديق الانتخاب، ولم ينس المشرع الاندونيسي أن يتحدث عن نتائج الانتخابات فقال أنها يجب أن تعلن ما بين ٢٧ و٢٩ يوليو/تموز.

وتتبع هذه فترة ما بين الأول والثاني عشر من أغسطس/آب لتقديم الطعونات، فإذا ما تم التحقق من وجود مخالفات، عاد المقترعون مجددا إلى صناديق الاقتراع في سبتمبر/أيلول على أن تعلن النتائج الجديدة في أكتوبر/تشرين الأول ويؤدي الرئيس ونائبه القسم الدستوري في الشهر ذاته.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com